

المؤرخ العربي ومصادره

الورقة الخلفية

كيف للمؤرخ العربي أن ينهض بالمعرفة التاريخية؟ وهل للمصادر دور في ذلك؟ يحتاج المؤرخ، لكي ينتاج معرفة تاريخية رصينة وطريفة، إلى مادة مصدرية متنوعة وجديدة، كما يحتاج إلى التزويد بالأدوات المنهجية الأساسية التي تمكّنه من مسألة هذه المادة، ثم تفكيرها وتحليلها وتأويلها، وأخيراً إعادة تركيبيها. إن التفكير في المصادر التي يعتمدتها المؤرخ العربي، وفي كيفية تنوعها وإثرائها واستعمالاتها، يمثل أحد الشروط الأساسية للنهوض بالكتابية التاريخية. كل مؤرخ يستنبط مدونته المصدرية، وهي ضرورة لا حياد عنها. كيف يستنبط المؤرخ مدونته وبينيتها؟ وكيف يحدد ملامح موضوع بحثه من حيث العلاقة بمكونات هذه المدونة؟

تعترض المؤرخ أثناء القيام بعملية بناء مدونة مجموعة من المشكلات: كيف يكون انتقاء المعطيات؟ وكيف تكون المعاينة؟ وما الذي تراه العين؟ وما الذي لا تراه؟ فالمؤرخ يكون دائمًا انتقائياً في نظرته إلى المعطيات عند بناء المدونة المصدرية؛ إذ يختار ما يراه مجدداً ويترك ما لا يراه كذلك، بحيث يكون في تبعية كاملة لقدراته المعرفية ولتجربته البحثية. والإشكال الأساسي في هذا المجال هو: كيف ينبع المؤرخ مصادر معلوماته حتى لا يقع في خطأ إنجاز تحليل أحادي الواقع مرتكب ومتعدد الأوجه؟ وكيف يبني مدونته وبينقي معلوماته بصور متجدية، وبطريقة تكون مستقلة عن إكراهات التصنيفات المصدرية أو الأرشيفية أو الإحصائية؟

هناك أسئلة أساسية تعترض المؤرخ في هذا المجال، تتعلق كلها بشروط التجديد في الكتابة التاريخية: هل السؤال قبل المصدر أو العكس؟ كيف نتخطى معضلة قلة المصادر ونبحث عن "المصادر الدفينة"؟ وأخيراً، تأتي أسئلة الاستعمالات؛ منها: كيف نستقرأ الخطاب الذي يرشح من خلال كلمات الوثائق النصية؟

هل السؤال قبل المدونة المصدرية أو العكس؟

ما من شك في أن المؤرخ يبني مدونته المصدرية بإحياء من سؤال يطرحه أولاً؛ إذ إن السؤال هو في صميم المنهج الذي يوجه المؤرخ نحو البحث عن السبيل التي من شأنها أن تُطور الكتابة التاريخية، وهكذا يوفر السؤال الإمكانيات المصدرية الجديدة والكافحة بتطوير المعرفة التاريخية. واستحضار المناهج، اعتماداً على العلوم المساندة، يمكن من تخصيب هذه المصادر لتطوير المعرفة التاريخية.

يكون بناء المدونة وكيفية استعمالها وما يتبع ذلك من إشكالات منهجية رهين الحقول البحثية التي تحدّدها الأسئلة. ثم بعد ذلك تساعد المدونة - بفعل عكسي - على تناول تلك الأسئلة بالبحث والتحقيق والتدقيق؛ ومن ثم يمكن القول إن القيمة المعرفية للمدونة المصدرية تكون رهينة الكيفية التي بُنيت بها. أما المعطيات ذات البعد النظري، فهي تأتي بعد ذلك؛ أي في مرحلة استعمال المصادر وتوظيفها. والافتتاح على الحقول المعرفية المساندة التي تساعد المؤرخ على الخروج من "السجون المعرفية" التي تحدّ من جدوى عمله، وتمتنعه من الفهم السليم للواقع الذي يريد دراسته، هو أمر ضروري. ومن بين السجون المعرفية ذكر السجون المرتبطة، مثلاً، بتاريخ الذاكرة بصورة عامة، وبتاريخ ذاكرة الدولة بصورة أخص. والخروج من سجن الذاكرة يبدأ بمسألة الذاكرة من حيث هي موضوع بحث بذاته. والأمر نفسه بالنسبة إلى سجن الدولة؛ ذلك أنّ الخروج منه يكون، أيضاً، بمسألة الدولة بالطريقة نفسها.

قلة المصادر والموضوعات المنسية أو المهمشة

نوع المؤرخون مصادرهم؛ ما جعلهم ينحركون في حقول كثيرة. ومن بين هذه المصادر نجد كتب الإخبار، والحواليات السلطانية، وترجمات الفقهاء والعلماء، ومناقب الأولياء ورجالات الزوايا، وأنساب الشرفاء، وبيوتوس الأعيان، وسجلات المحاكم الشرعية، والأوقاف والأجباس،

والدفاتر التجارية. ونجد كذلك كتب الفقه، والأحكام، والتوازن، والأمثال الشعبية، والتصوف، والمناقب، والرحلات، وغيرها. وفيما يتعلق بموضوع الغذاء، نجد كتب الفلاحة والنبات والجغرافيا، وكتب الأغذية والأدوية، وكتب الطبخ، وكتب الحسبيّة.

لَا مُفَرٌّ من إثارة مسألة محدودية المصادر الإخبارية التي وصلتنا وما فيها من ثغرات، خاصة في مجالات معينة تتسم بالهامشية، مقارنةً بما نعرفه في المجال السياسي، مثلاً، وهو ما أوجد عدم توازن في مجالات البحوث التاريخية. ونلاحظ الأمر نفسه بالنسبة إلى مجال "تاريخ النساء"، وهو عموماً من المجالات النسائية. ومن الموضوعات التي تميّز بقلة المصادر ذكر المسائل الديموغرافية. عند ما يطمح المؤرخ إلى دراسة الطواعين يواجه ندرة المصادر؛ وذلك رغم أنّ الأوبئة في العالم العربي آفة دورية، لا يخلو زمان منها في النظام الديموغرافي السابق للفترة الرأسمالية، وتكون عادة مقتربة بصورة مباشرة بالجماعات وغلاء الأسعار. وكثيراً ما تكون مرتبطة بتقلب الدورة المناخية في الحوض المتوسطي على الخصوص.

ومن العوائق الأساسية التي حرمّت أيضاً كتابة التاريخ من الأسفال أنّ المصادر الإخبارية المتوفّرة عادة ما تهتم بالفنانات العليا، وبالبلاتات، والأحداث السياسية والعسكرية، دون غيرها. أما الأوّساط السفليّ فهي، في أغلب الحالات، مهمّلة. وقد جاءت الدراسات التاريخية المعتمدة على هذه المصادر خلال الفترات السابقة سجينة ما يقدمه هذا النوع من المصادر. لهذا بات من الضروري البحث في "المصادر الدفينة" لبناء معرفة تاريخية متّكّلة.

مقارنة تقاطع الاختصاصات من أجل الكشف عن "المصادر الدفينة"

كيف نجدد الكتابة التاريخية ونخرجها على مستوى المواضيع والمناهج من الزاوية المغلقة التي وجدت فيها، ونجعل من البحث التاريخي مجالاً علمياً منفتحاً ومتّجداً بصورة مستمرة؟

يكون ذلك، أولاً، عبر منهج تقاطع الاختصاصات الذي من شأنه أن يحرر البحث التاريخي من الكتابة على النمط القديم؛ سواء على مستوى المواضيع، أو على مستوى المناهج المتّبعة. فكثيراً ما يكون ذلك المنطلق في العثور على "الوثائق الدفينة". ويكون منهج تقاطع الاختصاصات هو الأمثل للتحكّم في مسارات البحوث التاريخية ونتائجها، خاصة من زاوية طرح الأسئلة واستنباط المدونة المصدرية. واكتشاف وثائق دفينة من شأنه أن يبدل بصورة جذرية فهم التاريخ وكتابته. وكلما تنوّعت المصادر، فتحت نوافذ جديدة للبحث، وفي الوقت ذاته يحصل إمكان الالهتداء إلى مصادر أخرى؛ ذلك أنّ تغيير الحقول البحثية، وتوسيع دائريتها وحدودها، من شأنه أن يؤمّن إمكانية الالهتداء إلى وثائق مصدرية جديدة.

والمصادر الدفينة متّوّعة؛ منها الأرشيفات بأنواعها، ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، تلك المصادر التي نجدها في مراكز مختصة بجمعها وترتيبها، وكذلك ما تجمّعه العائلات من وثائق تحفظ مصالحها وذاكرتها، ومنها الكُتابات [الدفاتر الصغيرة] التي يدوّن فيها الأفراد ملاحظاتهم واهتماماتهم اليومية، ونجد كذلك كتب التوازن الفقهية، وكتب المناقب والأنساب، وكتب الجغرافيا والرحلات، والموسوعات القديمة، ومؤلفات البدع، وبعض الشروحات للمتنون الدراسية، ودواوين الشعراء... إلخ. ونجد، أيضاً، كتب الرحلات والتراجم، إضافة إلى الأدب الفقهي المتمثّل في رسائل الطواعين التي ظلت إلى فترة غير بعيدة مغمورة.

من بين التجارب البحثية الجديدة التي ساعدت خلال السنوات الأخيرة على استنباط وثائق دفينة نجد تلك التجارب التي اهتمت باللباس ورموزه، وبالجسد، وبالغذاء. وتطور المعارف بمنهج تقاطع الاختصاصات في هذه المجالات هو الذي جاء بهذه المباحث التاريخية مُستحدثة إلى دائرة الضوء لدى المؤرخين. هذا ما يثبت أنّ الكتابة التاريخية لا يمكن أن تكون إلّا في ارتباط وثيق بالعلوم المجاورة التي يستمد منها العناصر الضرورية لتناول قضيّات البحثية بأكثر دقة. هكذا، إذًا، يكون توسيع رقة المصادر دافعاً لتوسيع رقة الحقول البحثية في الكتابة التاريخية المجددة.

من المدونة المصدرية إلى استعمالاتها

مهما كانت المصادر دقيقةً وثريّةً، فهي لا تبني البحث. وعلى المؤرخ ألا يعتمدتها بعفوية، وألا يأخذها على ظاهرها. كيف يسائل المؤرخ مصادره؟ وبأي منهج يتناول موضوعاته من خلالها؟

كيفما كانت طبيعة المصادر، فهي تبقى دائمًا خاضعة لشروط إنتاجها؛ باعتبارها مادة غير جامدة من وضع أفراد في ظروف معينة. لهذا يجب ألا نهمل الشروط الذاتية التي كانت وراء بناء مدونة مصدرية. فبالإضافة إلى الجوانب الذاتية التي كانت وراء عملية استنباط محاور مدونة مصدرية وعملية بنائها من شأنه أن يساعد على تخطي بعض المطلبات التي تفرضها المدونة، بحيث تكون المعرفة التي تُنتج من خلالها في تبعية للسياق الذي وضعت فيه؛ لذلك فإن التفكير في هذه الشروط، ومساءلة حمولة مكونات المصادر، يساعد المؤرخ على استغلال المعطيات المصدرية بأكثر جدوى.

يحتاج المؤرخ إلى ترتيب مصادرها وتحديدها ووضع مسيطرة الاستعمال المناسبة. ويحتاج، أيضًا، إلى استنباط تصنيفاته المعرفية المناسبة لحقل بحثه وطبيعة مدونته. ومن حيث المنهج من المفيد التفكير في طريقة توظيف المصادر التاريخية، والبحث في منطقها ووظيفتها وبنيتها، وهو أمرٌ يساعد على بناء إشكاليات متجددَة تتفذ إلى عمق الممارسات الاجتماعية، وذلك من خلال الاهتمام بالتمثيلات والإمساك بالمضمون الاجتماعي للتصنيفات الاجتماعية، مع التمييز بين تاريخ الكلمة وتاريخ استعمالاتها (أي مضمونها الاجتماعي)؛ ذلك أن الكلمة تكون دائمًا مرتبطة بتمثيلات في الذاكرة الدلالية. ربما لا تتغير الكلمات في شكلها، ومع ذلك فهي مصدر لتؤوليات متعددة، بل أحيانًا مختلف بعضها عن بعض اختلافاً جذرًا. إن السياقات هي التي تجعل معنى الكلمات واستعمالاتها في تحول متواصل، بحيث نستحضر ذلك القول الشهير للفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتنشتاين (1899-1951): "لا وجود لكلمات، هناك استعمالات فقط".

كيف يستطيع المؤرخ تخطي المحلية (التي عادة ما تفرضها طبيعة المدونة المصدرية) إلى طرح قضايا ذات بعد كوني؟ من المفروض أن يشكل تخطي المحلية والتوق - بقدر المستطاع - إلى الكونية (أو العالمية) المهاجمي الأساسي في عمل المؤرخ. والخروج من "سجن المحلية" يتم عادة عبر اعتماد منهج المقارنة في معالجة عينات المدونة، وكذلك القضايا التي تطرحها.

والافتتاح على النظريات، وما تقدمه العلوم المساعدة، يجب ألا يُنسى المؤرخ ضرورة النظر إلى الداخلي، وإيلاء أدوار الفاعلين المحليين وأقوالهم أهميةً كبرى، بعيدًا عن النظرة التنجوية للواقع. المهم أن يكون المؤرخ أكثر انغماسًا في الواقع المحلي.

كيف نتعامل مع الوثائق التاريخية من أجل التأويل والحرف والتنقيب؟ يعتبر التأويل والتفسير بمثابة الآليات الأساسية لقراءة الوثائق التاريخية قصد بناء معرفة تاريخية رصينة. وقوام تأويل الوثائق النصية هو الحس النقدي والتركيز على التمثيلات، وعلى الرموز التي ترشح بها الكلمات. إن الممارسة التأويلية للوثائق التاريخية تجعلنا نفلت من دوغمائية القراءات السطحية، وتجنبنا مأزق الثنائيات التي كثيراً ما تعرقل المعرفة التاريخية. ولتجاوز هذا العائق، علينا أن نبحث عن مجالات التداخل بين العناصر المكونة للثنائيات والعلاقات المتبادلة بينها.

عبد الحميد هنية

رئيس قسم التاريخ بمعهد الدولة للدراسات العليا